معالجة عدم المساواة

كيف يمكن أن نعالج عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين؟ نبدأ بتغير المناخ.

ليندسي والش

هل تفضل سماع الأخبار السارة أم الأخبار السيئة أولا؟سوف أبدأ بإعطائك الأخبار السيئة (التي لا تثير الدهشة). يتسم عالم اليوم بعدم المساواة. فمستويات المعيشة تختلف اختلافا شاسعا بين البلدان وداخل البلد الواحد على السواء. ولتوضيح هذه الصورة بشكل أدق، إذا كنت من مواليد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، فإن متوسط العمر المتوقع لك يبلغ نحو ضعف المتوقع لشخص آخر من مواليد سوازيلند، وهما ٨٤ عاما و٤٩ عاما، على الترتيب.

أما الأخبار السارة فهي أن كثيرا من مؤشرات مستويات المعيشة العالمية قد تحسن خلال العقود الأخيرة. وتحقق نجاح كبير في إحراز مجموعة أهداف التنمية في الألفية الجديدة التي وضعتها الأمم المتحدة بغرض الحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة. فقد انخفض عدد أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع من ١,٩ مليار عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٦ مليون نسمة عام ٢٠١٥، كما هبطت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان منخفضة الدخل من ٢٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٣٪ عام ٢٠١٤، وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في العالم ٩٠٪. وهذه الإحصاءات تعطينا أملا في بدء الطريق نحو عالم تسوده المساواة. غير أن هناك مزيدا من الأخبار السيئة وهي أن تغير المناخ بات يهدد بإجهاض هذا التقدم وينذر بمزيد من عدم المساواة.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/SI-GAL

الفائزة بجائزة مجلة «التمويل والتنمية» لكتابة المقال

ليندسي والش هي الحائزة على جائزة أولى مسابقات مجلة «التمويل والتنمية» لكتابة المقال، والتي تم الإعلان عنها في عدد ديسمبر ٢٠١٨. والمسابقة مفتوحة لطلاب الدراسات العُليا في أنحاء العالم، وتدعو الطلاب إلى تقديم أفكارهم حول طريقة التعامل مع مشكلة عدم المساواة. وتلقت مجلة «التمويل والتنمية» مقالات من أكثر من عشرين بلدا. وليندسي والش تدرس للحصول على ماجستير في تخصص ممارسات التنمية في ترينيتي كوليدج دابلن في أيرلندا.

لا شك أن تغير المناخ سيكون هو بالقطع التحدي الماثل أمامنا في القرن الحادي والعشرين، إلا أنه كثيرا ما يُطرح جانبا في المناقشات التي تتناول سياسات معالجة عدم المساواة. فعدم السيطرة على درجات الاحترار بحيث لا تتجاوز مستويات ما قبل عصر الصناعة بأكثر من درجة ونصف درجة مئوية يمكن أن يقضي على معظم التقدم المُحرز في الحد من عدم المساواة، إن لم يكن كله. وسيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم عدم المساواة الذي نشهده حاليا بينما يقع العبء الأكبر من تأثيره على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. فمع زيادة تقلب أنماط تساقط الأمطار وعدم إمكانية التنبؤ بها، وارتفاع مستوى سطح البحر، واشتداد حدة العواصف، ستكون الآثار المتوقعة على البلدان منخفضة الدخل حادة للغاية.

تأثير غير متساوٍ

هناك مشكلة جوهرية لا تتجزأ عن المناداة بالتحرك في مواجهة تغير المناخ وهي أن الناس يرونه تهديدا بعيدا، مع أن العالم بدأ بالفعل يرى تداعياته في كثير من أرجائه. فالفيضانات تغمر كل عام مدنا مثل داكار عاصمة السنغال. ومنطقة الساحل شبه القاحلة تزحف على أراض كانت يوما زراعية خصبة. وتعرضت كاليفورنيا العام الماضي لأعتى حرائق الغابات في تاريخها، فاحترقت مساحات شاسعة من أراضيها على نحو لم يسبق له مثيل حتى أصبحت رمادا.

وتغير المناخ مثال واضح على عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين. فالولايات المتحدة مسؤولة عن ٢٦٪ من غازات الاحتباس الحراري التراكمية في العالم، بينما أوروبا مسؤولة عن ٢٢٪ أخرى. وعلى النقيض من ذلك، لا تسهم القارة الإفريقية برمتها سوى بنسبة ٣,٨٪. وبينما البلدان مرتفعة الدخل هي المسؤولة عن الغالبية العظمى من انبعاثات الاحتباس الحراري، فالبلدان منخفضة الدخل هي التي ستواجه تداعياتها. ويقع كثير من البلدان منخفضة الدخل في المناطق المدارية المعرضة بقدر أكبر بكثير لارتفاع درجات الحرارة مقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل معتدلة المناخ مثل المملكة المتحدة. وسوف تضيع أنظمة زراعية برمتها، وتصيب المجاعات مناطق عديدة، كمنا يُتوقع زيادة تفشي أمراض مثل الملاريا. ونحن نرى بالفعل رُعاة الماشية في تشاد يصارعون للنجاة بسبب امتداد موسم الجفاف. وانحسرت أكبر بحيرة في البلاد وهي بحيرة تشاد بنسبة ٩٠٪ خلال الخمسين عاما الماضية.

ومع هذا، لا يقتصر الانقسام على البلدان مرتفعة ومنخفضة الدخل وحسب، بل يسود أيضا داخل البلد الواحد. ففي العام الماضي صاغ الباحثون في جامعة هارفارد مصطلح «الإحلال الطبقي المناخي» (climate gentrification): وهو ما يعني أن العقارات الواقعة على مرتفعات أعلى داخل مدينة ميامي أصبحت أعلى سعرا بسبب مخاطر الفيضان المقترنة بتغير المناخ. ومرة أخرى، لا يمكث في المناطق المهددة بالخطر إلا أولئك الذين لا يملكون وسيلة تنقلهم إلى بر السلامة.

وفضلا على المشكلات الجديدة التي يسببها تغير المناخ للبلدان منخفضة الدخل، فهو يؤدي أيضا إلى تفاقم حالات عدم المساواة الموجودة بالفعل. فالبلدان منخفضة الدخل لا تمتلك القدرة المالية اللازمة للتعامل مع الاضطرابات الحادة في البنية التحتية. وتزايد الفيضانات سيؤدي إلى انتشار الأمراض التي تنقلها المياه، مثل الكوليرا والديزنطاريا نتيجة التلفيات التي تلحق بخدمات إمداد المياه. ويُتوقع ارتفاع حالات سوء التغذية ارتفاعا كبيرا لأن الجفاف في المناطق الاستوائية يؤدي إلى انخفاض المحاصيل الزراعية. وسيكون هذا الأمر مدمرا في بلدان مثل مدغشقر، حيث يشكل المزارعون في المناطق الريفية أكثر من ٧٠٪ من السكان. ونظرا لأن ظاهرة تغير المناخ ذات طبيعة معقدة ممتدة الأثر، فإن لها تبعات هائلة على البلدان منخفضة الدخل. وتتمثل هذه التبعات في زيادة صعوبة الحصول على تعليم عالي الجودة، وتزايد حدة عدم المساواة بين الجنسين الموجودة بالفعل، وإثارة الصراعات، وزعزعة استقرار الحكومات، ودفع السكان إلى ترك بلدانهم. ولا تمتلك هذه البلدان أموالا أو تحظى بدعم للتعامل مع حجم المشكلات التي سيسببها تغير المناخ.

وسوف نسمع عبارة «مهاجر مناخي» مرارا وتكرارا، إذ تشير توقعات البنك الدولي إلى أن عدد هؤلاء المهاجرين قد يصل إلى ١٤٠ مليون مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠. وكثيرا ما تشير وسائل الإعلام في أوروبا إلى اللاجئين الباحثين عن أمان باعتبارهم يشكلون «أزمة»، مع أن ٨٤٪ من اللاجئين يعيشون حاليا في بلدان منخفضة الدخل، بينما احتمالية نزوح سكان البلدان الأفقر بسبب الأحوال الجوية تزداد بنحو خمسة أضعاف. وتشكل هذه المسألة عبئا آخر يتعين على

الصورة إهداء من: LYNDSAY WALSH

إلى أن يتسنى تخفيف حدة تغير المناخ ومساعدة البلدان المعرضة للخطر على التكيف مع آثاره، لن يتحقق أي تقدم حقيقي في السعي لمعالجة عدم المساواة.

البلدان منخفضة الدخل أن تتعامل معه. أما البلدان مرتفعة الدخل المهددة بمخاطر تغير المناخ فتمتلك قدرات أكبر بكثير تمكنها من التعامل مع عواقبه. فشنغهاي مثلا واحدة من المدن الأكثر تعرضا للفيضانات، وعكفت بالتالي على تأسيس بنية تحتية لحمياتها من الفيضان منذ عام ٢٠١٢، ويُتوقع بلوغ تكلفة مشروع كهذا خمسة مليارات جنيه. والبلدان منخفضة الدخل لا تمتلك رأس مال كهذا لتستثمره.

التصدي للتحدي

ينقلنا ذلك إلى السؤال الرئيسي: ما الذي يمكن عمله لمعالجة هذه المشكلة؟ هناك بالفعل أشياء كثيرة. فالجانبان الرئيسيان للتعامل مع تغير المناخ هما تخفيف حدته والتكيف معه. وبينما البلدان مرتفعة الدخل هي التي تصدر معظم انبعاثات الاحتباس الحراري، يقع علينا نحن عبء الحد منها.

ويبدو أخيرا أن علماء المناخ يحرزون فوزا في صراع الوعي، فقد توصل اقتراع أُجري مؤخرا إلى أن ٧٣٪ من الأمريكيين أصبحوا يعتقدون الآن بحدوث تغير المناخ، وتلك نسبة عالية لم يسبق لها مثيل. علاوة على ذلك، ذكر ٧٢٪ منهم أن هذا الأمر يهمهم بصفة شخصية. وليست هذه بالمسألة الهينة لأنها تضع العبء على الحكومات والشركات لكي تتحرك لما فيه صالح مواطنيها. وبالتالي فإن تعبئة الجهور للضغط على هذه المجموعات ستكون هي نقطة التحول الحقيقية، وهناك بالفعل علامات على حدوث هذا الأمر. فقد انطلقت في شهر يناير بمدينة بروكسل مسيرة تضم ٧٠ ألف شخص ينادون الحكومة باتخاذ إجراءات أفضل في مواجهة تغير المناخ، وهناك مجموعات مؤلفة من موطنين من جميع أنحاء العالم — بما فيها أيرلندا، من حيث أكتب هذا المقال — يقاضون حكوماتهم أمام المحاكم لعدم اتخاذها إجراءات تواجه بها تغير المناخ.

والنقطة الأساسية هي أن تخفيض الانبعاثات إلى أدنى حد عاجلا وليس آجلا أصبح ضرورة حتمية لأنه في نهاية الأمر هو أرخص الخيارات وأسهلها. وبينما يظل التركيز منصبا على الإجراءات الفردية التي تهدف إلى الحد من الانبعاثات، كاختيار وسائل النقل الأقل إصدارا للانبعاثات وشراء المحاصيل في مواسمها، حان الوقت لكي تسارع الحكومات ويسارع القطاع الخاص لتولي مسؤولية هذا العمل.

وتوصل تقرير مؤسسة CPD بعنوان *Carbon Majors Report* لعام ٢٠١٧ إلى أن ما لا يزيد على مائة شركة أصدرت ما يزيد على ٧٠٪ من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري الصناعية في العالم منذ عام ١٩٨٨. وتمهد هذه الإحصائية الطريق إلى تحقيق تغير ملائم في النظام من خلال مطالبة هذه الشركات بتحسين ممارساتها. ويمتلك القطاع الخاص قدرة كبيرة على تحقيق تغيير دائم ليس بالتخفيف من حدة تغير المناخ وحسب، وإنما أيضا بإخراج الناس من دائرة الفقر من خلال توفير فرص عمل لهم. وبينما يتحول كثير من البلدان نحو القومية، فالقطاع الخاص من المرشحين القلائل لتولي قيادة العمل في مواجهة تغير المناخ. ومع هذا، لن يتسنى تخفيف حدة تغير المناخ بدون تعاون الحكومة من خلال السياسات البيئية، مثل الضرائب على الكربون، وخطط التكيف الوطنية، والمشاركة في اتفاقيات متعددة الأطراف. وكان النشاط الاقتصادي في القرن العشرين يعتمد على الوقود الأحفوري بشكل كبير، لذلك من شأن الضرائب على الكربون أن تعجل وتيرة تطوير مصادر بديلة للوقود واعتمادها. ومن المعروف أن تغير المناخ قضية عابرة للحدود تتطلب التعاون العالمي من أجل تحقيق هدفين هما تخفيف حدة آثاره ومساعدة البلدان منخفضة الدخل على التكيف معه.

غير أن تخفيف حدته والتكيف معه ليسا حلا سحريا لمعالجة عدم المساواة الموجودة في مختلف أنحاء العالم. وإنما سيتحقق ذلك من خلال صنع السياسات وإصلاح النظم الضريبية إلى جانب معالجة تغير المناخ. وبرغم ذلك، لقد اخترت أن أكتب عن تغير المناخ حيث وجدته مهمشا بدرجة كبيرة في المناقشات التي تدور حول عدم المساواة. وإلى أن يتسنى تخفيف حدة تغير المناخ ومساعدة البلدان المعرضة للخطر على التكيف مع آثاره، لن يتحقق أي تقدم حقيقي في السعي لمعالجة عدم المساواة.

وإذا كانت البلدان مرتفعة الدخل تعبأ حقيقة بمسألة عدم المساواة، كما تدعي، فلن تسمح إذن باستمرار تغير المناخ على مساره الحالي الذي يفضي إلى تدمير السكان أصحاب الدخل المنخفض. ومن المؤكد أننا لا نسير حاليا على المسار الصحيح لتخفيض احترار الغلاف الجوي إلى ١,٥ درجة بنهاية هذا القرن. ولسنا حتى على المسار الصحيح لتخفيضه إلى ٣ درجات مئوية. ووفقا للتقديرات الحالية، سوف يصل الاحترار إلى ٤ درجات مئوية بحلول ٢١٠٠، وهو العام الذي سيعيش أطفال اليوم من مواليد أماكن مثل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (وليس سوازيلند) لكي يرونه. وفي وجود شباب نشطاء أمثال غريتا تونبرغ، الفتاة البالغة ١٦ عاما التي ألقت كلمة مفعمة بالحماس في الأمم المتحدة تدافع فيها عن قضية تغير المناخ، يحدوني أمل في أن قادة المستقبل سيتحركون في مواجهة هذه القضية، لكننا لا يسعنا أن نركن إلى ذلك بانتظارهم. فنحن في حاجة إلى قيادة تتعامل مع تغير المناخ الآن. FD

ليندسي والش حاصلة على درجة جامعية في العلوم الطبيعية من ترينيتي كوليدج دابلن، حيث تدرس حاليا لنيل درجة الماجستير في ممارسات التنمية.